عوارض التركيب في الأحاديث التي روتها عائشة بنت سعد بن أبي وقاص في مسنده

Synthesis symptoms in the hadiths narrated by Aisha bint Saad bin Abi Waqqas in his Musnad

د. رمضان عمر علي
د. إسراء غانم أحمد
جامعة الموصل – كلية التربية للعلوم الإنسانية

Dr. Ramadan Omar Ali
Dr. Israa Ghanem Ahmed
University of Mosul - College of Education for Human Sciences

Ramada_ 20162020@uomosul.edu.iq
al_iraqi1983@uomosul.edu.iq

الكلمات المفتاحية: عوارض، التركيب، عائشة، النحو، الدلالة

Keywords: symptoms, structure, Aisha, grammar, semantics

المُلَخَّصُ

يهدف البحث إلى بيان التغيرات التي تطرأ على التركيب فيخالف الأصل، ولأهمية العارض في بيان التركيب اللغوي– نحوياً، ودلالياً، وبلاغياً– ولاسيما أن ألسنة العرب من البلغاء قد جرت عليه في النثر والشعر، ولا تخفى هذه الظاهرة في القرآن الكريم والحديث النبوي، وقد يتداخل مصطلح (العارض) مع بعض المصطلحات، ومن الصعب التفريق بينها وبين دلالاتها، وإيجاد الفوارق الدقيقة بينها، ويعدُّ العدول أكثر المصطلحات تداخلاً في بيان التركيب اللغوي، أما العارض في الحديث فإنّ له مهمة هو الاختصار والإيجاز من حيث السهولة، والشكل، فالغاية من ذلك إبلاغ الخطاب وإيصاله للسامع ليتمكن من فهمِ النّص واستيعابهِ، وقد يستغنى عن جزء من الكلامِ لدلالةِ السياق عليه، فالوقوف على عوارض التركيب واستخداماتها، وتأثيرها في تركيب الجملة العربية، ليكون منطلقاً لاستقراء الأحاديث التي روتها عائشةُ بِنْتُ سَعْدِ بن أبي وقاص مدار الدراسة، ووجدنا تفاوتاً في بيان المراد من هذا المصطلح، فأغلب الدارسين حصروه في (التقديم والتأخير والحذف والمطابقة)، وجعله بعضهم مشتملا على الزيادة والنفي والاستفهام والضرورة الشعرية والاعتراض..، فخرج البحث بتمهيد:(العارض لغة واصطلاحا)، (المصطلحات ذات الصلة بالعارض)، وتناول المبحث الأول: "عوارض التركيب في الجملة الأسمية" ، والفصل الثاني: "عوارض التركيب في الجملة الفعلية" والفصل الثالث: "عوارض التركيب في شبه الجملة" ثم ختمت الدراسة بخاتمة سجلت فيها أبرز النتائج.

Abstract

The research aims to explain the changes that occur to the structure in contradiction to the original, and the importance of the distinct model in the Arabic statement _ grammatically, rhetorically and semantically. Some terms that are difficult to differentiate between and their connotations, which requires the researcher's diligence to familiarize themselves with their concepts, comprehend them, and analyze them to find the subtle differences between them, and to avoid the most overlapping terms in the statement of the grammatical structure. For the listener to be able to understand and comprehend the text, and he may dispense with a part of the speech to indicate the context on it.

And its influence on the structure of the Arabic sentence, to be a starting point for extrapolating the hadiths narrated by Aisha bint Saad bin Abi Waqqas throughout the study. And the objection.., so the research came out with a preamble (pronouncer language and idiomatically) (terms related to the pronoun), and the first topic dealt with: (combination incidents in the nominal sentence), and the second chapter: (combination incidents in the actual sentence) and the third chapter: (combination incidents in the semi sentence) Then the study concluded with a conclusion in which the most important results were recorded .

المقدمة

اتصفت اللغة العربية بالبيان والجمال، وقد توجز وتختصر إذا كان السامع مدرك ما يقال، فتحذف في بعض المواضع، وتزيد في مواضع، وتقدم وتؤخر بعض الكلمات على بعضها، ولا يكون ذلك عبثاً إنّما لغاية نحوية أو بلاغية، فأطلق عليه عند النحاة بـ " العارض" أو " العدول عن الأصل" والذي يتمثل بـ (الحذف، والزيادة، والتقديم والتأخير)؛ فهذه العوارض قد تخالف القياس اللغوي المعتاد، أو البنية الطبيعية للجملة العربية، والتي تسير بنظام دقيق يحدده النظام اللغوي، غير أنّنا ركزنا على عوارض التركيب في الأحاديث التي روتها عائشةُ بنت سعد بن أبي وقاص في مسنده، لما لهذه الظاهرة من أهمية في الكشف عن التركيب النحوي، وما خرج عن هذا التركيب، وتطبيق ذلك على الأحاديث النبوية في مسند سعد بن أبي وقاص، ولا تعد عوارض التركيب خروجاً عن الأصول الصحيحة للغة العربية، وهدماً لقواعد النحو العربي السليمة التي استنبطها علماؤنا الأجلاء من كلام العرب، إنّما هي تعابير متنوعة توصلنا إلى أغراض نحوية وبلاغية، فالعوارض: هو ما يعرض للجملة ويخرجها عن تركيبها الثابت، وهو مصطلح حديث، وقد عبر عنه علماء اللغة؛ (الخروج عن الأصل).

وتعدّ ظاهرة (العارض) من الظواهر الجلية المؤثرة في النص؛ لأنّها وسيلة تركيبية تبرز أهمية النص وتخصيصه وبيان دلالته، فيحدث ترابط في التركيب وتماسكه عبر استمرارية المعنى.

ووظف الباحث (عوارض التركيب) في الأحاديث التي روتها السيدة عائشة بنت سعد بن أبي وقاص وتتمثل فيما يأتي:

١. العارض لغة واصطلاحا.
٢. عوارض التركيب في الجملة الاسمية.
٣. عوارض التركيب في الجملة الفعلية.
٤. عوارض التركيب في شبه الجملة.

فالتركيب هو ائتلاف الكلمات بحيث تجعل الكلام مفيداً، فعوارض التركيب خروج عن القاعدة الثابتة بإسقاطه عن الأصل التركيبي، أي مغايراً.

أولاً: العارض لغة واصطلاحا:

عرض: "العين والراء والضاد بناء تكثر فروعه، وهي مع كثرتها ترجع إلى أصل واحد، وهو العرض الذي يخالف الطول"(١). فوضع الجذر (عرض) في حقله المعجمي على معنى (التغيير وعدم الثبات)، وسمّي (عروض الشعر) (عروضا) بسبب كثرة التغيرات التي تحدث فيه، والعارض: السحاب المطل يعترض في الأفق، فالسحاب عارض؛ لأنّه يغير حالة الجو؛ إمّا لخير أو لعذاب(٢)، وقيل الداء والمرض والكسر" عرض له أمر، أي ظهر، وعرضت الناقة، أي: أصيب بكسر أو مرض(٣)، يقال اعترض الشيء صار عارضاً، كالخشبةِ المعترضةِ في النهرِ(٤)، واعترض له منعه واعترض عليه أنكر قوله وفعله(٥). أما اصطلاحاً: "وهو ما يعرض في الكلام على غير قياسه"(٦)، فالعارض هو الخروج عن الأصل، أو حذف يطرأ على التركيب فيخالف الأصل"، وقد يحذفون الكلم وإن كان أصله غير ذلك في الكلام، ويستغنون ويحذفون ويعرضون بالشيء عن الشيء ويستعملونه حتي يصير ساقطاً، أما الجرجاني فقد فرق بين العوارض قبل دخول الجملة وبعد دخولها، فقال(٧): "فإذا رأيتها قد راقتك وكثرت عندك، وجدت لها اهتزازاً في نفسك، فعد فانظر في السبب، واستقص في النظر فإنّك تعلم ضرورة أن ليس إلّا أن قدم وأخر، وعرف ونكر، وحذف وأضمر، وأعاد وكرر، وتوخى على الجملة وجهاً من الوجوه التي يقتضيها علم النحو، فأصاب في ذلك كله، ثم لطف موضع صوابه وأتى مأتى يوجب الفضيلة"؛ فالعوارض إذا هو الخروج عن المألوف في تركيب الجملة الأصلية، فالخروج عن أصل الحرف، أو عن أصل الكلمة أو الخروج عن أصل الجملة (بالحذف، والزيادة، والإضمار، والتقديم، والتأخير..) ويعدّ من عوارض التركيب(٨).

---

(١) مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكريا (٣٩٥هـ): ٤/ ٢٦٩.

(٢) ينظر: لسان العرب: جمال الدين ابن منظور الأنصاري الإفريقي (ت ٧١١هـ): ١٨٢/٧.

(٣) ينظر: الصحاح: الجواهري: ٣/ ٢٣١.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المعجم الوسيط: إبراهيم أنيس، وآخرون:٢/ ٥٩٤.

(٦) شرح كتاب سيبويه: لأبي سعيد السيرافي: ١٧٩/١.

(٧) دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني: ١/ ٨٥.

(٨) ينظر: البيان في روائع القرآن: د. تمام حسان :١٢٢.

ثانياً: المصطلحات ذات الصلة بالعارض:

يعد العارض وما يطرأ عليه من التغيرات، وقد أطلق عليه ابن جنّي (الترك، العدول، العارض، التغيير، التحول)، فوضع باباً خاصاً أسماه: (باب في نقض المراتب إذا عرض هناك عارض)، تكلم فيه على التقديم والتأخير، إذ قال: "باب في نقض المراتب إذا عرض هناك عارض)؛ تكلم فيه على التقديم والتأخير، إذ قال: " من ذلك امتناعهم من تقديم الفاعل في نحو: (ضرب غلامه زيداً)، فهذا لم يمتنع من حيث كان الفاعل ليس رتبته التقديم، وإنّما امتنع لقرينة انضمت إليه، وهي إضافة الفاعل إلى ضمير المفعول، وفساد تقدم المضمر على مظهره لفظاً ومعنى، فلهذا وجب إذا أردت تصحيح المسألة أن تؤخر الفاعل فتقول: (ضرب زيداً غلامه)"[١]، ووضح في باب (العدول عن الثقيل إلى ما هو أثقل منه لضرب من الاستخفاف)[٢]، وسمّاه العلوي في كتابه الطراز(المعاظلة) وقال: "وصف عارض للمعنى، وقد تكون من عوارض الألفاظ"[٣]، وأول من أطلق عليه (عوارض التركيب) بهذه الصيغة السيوطي في كتابه (جمع الجوامع)[٤]، وقد أطلق تمام حسان بابا سمّاها: (العدول عن الأصل والرد إلى الأصل)[٥]، والدكتور محمد حماسة في كتابه (بناء الجملة العربية) فصل سمّاه: (عوارض بناء الجملة) [٦]، وقد عبرت كتب النحو عنها وشروحه بعبارات: (الرد عن الأصل، العدول عن الأصل).

---

(١) الخصائص: ١/ ٢٩٣-٢٩٤.

(٢) المصدر نفسه: ٣/١٨-٢٠.

(٣) الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة بن علي العلوي: ٣/ ٢٩٥.

(٤) همع الهوامع: شرح جمع الجوامع في علم العربية: أبو بكر جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (٩١١هـ): ١/٨١.

(٥) الأصول، دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب نحو_ فقه_ لغة_ بلاغة، د. تمام حسان: ١٤٤.

(٦) بناء الجملة العربية، محمد حماسة عبد اللطيف: ٢٣٧.

المبحث الأول

عارض الحذف والزيادة

عارض الحذف:

الحذف عارض من أهم عوارض التركيب؛ بسبب خروجه عن النمط الشائع، وانحرافه عن الأسلوب اللغوي، والحذف :"حذف الشيء إسقاطه، وحذفه بالعصا إذا رماه بها، وحذف رأسه بالسيف إذ ضربه فقطع منه قطعة"(١)، فوضع (الحذف) في حقله المعجمي على معنى الإسقاط والرمي، فالحذف في اللغة لا تختلف دلالتها عن الاصطلاح؛ لأن الحذف في الاصطلاح يعني: "إسقاط الشيء لفظاً ومعنى"(٢)، أو" إسقاط جزء من الكلام أو كله لدليل، وأما قول النحويين الحذف لغير دليل ويسمى اقتصاراً فلا تحرير فيه؛ لأنّه لا حذف فيه بالكلية"(٣)، والحذف اختصارا من أفصح كلام العرب؛ لأنّ المحذوف كالمنطوق به، من حيث كان الكلام مقتضياً له، لا يكمل معناه إلّا به"(٤). وللحذف عدة مصطلحات مرادفة له منها: (الاستتار، والإغناء، والاتساع، والاختزال، والإضمار، والخزل، والإيجاز، بالإضافة إلى الاختصار والاقتصار، إلّا أن هناك فروقاً بين هذه المصطلحات بيّنها النحاة(٥). ويرتبط مصطلح (الحذف) بـ مصطلحين: (التقدير)، (التأويل)، فالتقدير: (رد إلى ذلك الأصل)، فالتقدير مرتبطاً بالحذف، أما (التأويل) " فيرتبط عادة بمخالفة التركيب للشروط الصرفية أو النحوية التي ينبغي أن تأتي عليه"(٦)، وقد يطلق سيبويه مصطلح (الحذف) ويريد (الإضمار) و (الاختزال)(٧)، والحذف نوع من أنواع الإيجاز، فالإيجاز ينقسم إلى قسمين: (إيجاز القصر، إيجاز الحذف)، أما إيجاز القصر:" اشتمال اللفظ القليل على المعاني الكثيرة"(٨)، وقد سمّاه

---

(١) لسان العرب: ٩/ ٣٩.

(٢) معجم الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي: ٣٨٤.

(٣) البرهان في علوم القرآن: الزركشي: ٣/ ١٠٢.

(٤) أمالي ابن الشجري: ٢/ ١٢٣.

(٥) ينظر: الكليات: ٣٨٥، وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، د. طاهر سليمان حمودة: ١٨.

(٦) ينظر: من قضايا اللغة والنحو: علي النجدي ناصف: ٨٢.

(٧) ينظر: الكتاب: سيبويه: ١/ ٦٩، ١/ ٣١٢.

(٨) إعجاز القرآن: للباقلاني: ٢٦٢.

السيوطي: (إيجاز التقدير)[١]، أمّا (إيجاز الحذف) خلاف الأصل وما أشرنا إليه سابقاً، وقد ذكر ابن جنّي الحذف في باب أسماه: (في شجاعة العربية) قائلا: " إنّ العرب قد حذفت الجملة والمفرد والحرف والحركة، ليس شيء من ذلك إلّا عن دليل عليه..."[٢]. فالدليل شرطاً أساسياً من شروط الحذف وهذا ما نراه في تعريف ابن جنّي، ويقول أيضاً: "المحذوف إذا دلت عليه الدلالة في حكم الملفوظ"[٣]، وكذلك كثرة الاستعمال تجيز الحذف[٤]، والميل إلى التخفيف، فالعرب تختصر الكلام ليخففوه لعلم المستمع بتمامه، فكأنّه في تمام القول[٥]، وكذلك إذا طال الكلام احتمل الحذف[٦]، ووجود (قرينة السياق) تساهم في فهم المحذوف، فتدفع دلالة سياق المتكلم في كثير من الأحيان إلى الاختصار والحذف لبعض عناصر الجملة"[٧]، أمّا (أمن اللَّبْسِ) في الحذف فلضرورتِهِ، فقد أشار إليه ابن مالك :" وإن بشكل خيف لبس يجتنب "[٨]، فهو الغاية القصوى للاستعمال اللغوي.

عارض الزيادة:

وردت في معاجم اللغة العربية بأكثر من معنى، فالزيادة: "النمو وكذلك الزوادة، والزيادة خلاف النقصان"[٩]. وقد تعددت المصطلحات النحوية لمفهوم الزيادة التي عبّر عنها النحاة منها (الإقحام والحشو)[١٠]، (اللغو والتوكيد)[١١]، (الزيادة)[١٢]، (الإلغاء)[١٣]، (الاتكاء)[١٤]، وقد استخدم مصطلح الزيادة لشهرته وكثرة استخدامه، فالزيادة تنقل الكلمة من

(١) معترك الأقران في إعجاز القرآن: السيوطي:١/ ٢٩٦.
(٢) الخصائص: لابن جني: ٢/ ٣٦٠.
(٣) المصدر نفسه: ١/ ٢٨٤.
(٤) ينظر: الأصول: د. تمام حسان: ١١٢.
(٥) مجاز القرآن: لابي عبيدة: ١/١١١.
(٦) المقتضب: للمبرد: ٢/ ٣٥-٣٣٦.
(٧) النحو والدلالة: محمد حماسة عبد اللطيف: ١٣٢.
(٨) شرح ابن عقيل: ٢/ ١١٧.
(٩) ينظر: لسان العرب: ٧/ ٨٧.
(١٠) ينظر الجمل في النحو: الزجاجي: ٢٨٨.
(١١) ينظر: الكتاب: ٣/ ١٤٠.
(١٢) المصدر نفسه: ٤/ ٢٢١.
(١٣) ينظر: المقتضب: ٤/ ١٣٧.
(١٤) ينظر: العمدة في محاسن الشعر: ابن رشيق القيرواني: ٢/ ٦٩.

معناها الأصلي إلى معنى مجازي لا يتأتّى إلّا بهذه الزيادة[١]. وقد تطرأ الزيادة على مكوني الجملة (المسند والمسند إليه)، وعند حذفها لا يحدث خلل في الجملة من الناحية النحوية.

عوارض التركيب في الجملة الأسمية:

أولاً (أ): عارض الحذف في الجملة الأسمية:

تتركب الجملة الأسمية من المبتدأ والخبر، وبمجموعهما تحصل الفائدة "فالمبتدأ معتمد الفائدة، والخبر محل الفائدة فلا بد منهما، إلّا أنّه قد توجد قرينة لفظية أو حالية تغني عن النطق بأحدهما، فيحذف لدلالتها عليه؛ لأنّ الألفاظ إنّما جيء بها للدلالة على المعنى، فإذا فهم المعنى بدون اللفظ جاز أن لا يأتي به، فيكون مراداً حكماً وتقديراً"[٢]، ويعترض التركيب الاسمي عارض فيحذف أحد الركنين حذفاً (جائزاً أو واجباً)، فإذا اكتمل ركنا الجملة الاسمية سميت جملة اسمية كاملة، أما إذا حذف منها أحد ركنيها حذفا واجباً سميت جملة اسمية ناقصة، وهذا في مقابل الجملة الاسمية التامة التي يذكر فيها الركنان أو يحذف أحدهما – حسب الموقف – حذفاً جائزاً[٣].

أ. حذف المبتدأ:

١. جوازاً:

فالمبتدأ يحذف من الكلام جوازاً للعلم به لدليل عليه من السياق، أو دليل من الحال؛ أي: من الظروف المحيطة بالمتكلم والسامع وأوردت كتب النحو[٤]، بعض المواضع التي يحذف فيها أهمها: (وجود قرينة حالية تدل عليه، إذا وقع في جواب الاستفهام، بعد فاء الجواب أو الجزاء، بعد إذا الفجائية، يكثر بعد القول، في القطع والاستئناف، إذا كان الخبر صفة له في المعنى)، ويلاحظ الباحث أن حذف المبتدأ جوازاً أخذ حيزاً في الأحاديث التي روتها عائشة بنت سعد بن أبي وقاص، وقد ورد الحذف منها في مواضع أهمها:

---

(١) الإيضاح: للخطيب القزويني: ٢٤١.

(٢) شرح المفصل: لابن يعيش: ١/ ٢٣٩.

(٣) ينظر: بناء الجملة الاسمية: د. محمد حماسة: ١٨-٢٠.

(٤) ينظر: الكتاب: ١/ ١٤١-٢٧٠-١٣٠، المقتضب: ٤/ ٢٩-١٢٩ الأصول في النحو: لابن السراج: ١/ ٦٨، دلائل الإعجاز: للجرجاني ١٤٧، أوضح المسالك: ١/ ١٦٩، النحو الوافي: عباس حسن: ١/٥٠٧، ظاهرو الحذف في الدرس اللغوي: د. طاهر سليمان حمودة: ١٧٨.

١. **يحذف المبتدأ جوازا بكثرة في جواب الاستفهام، نحو قوله (صلى الله عليه وسلم):" قيل: يا رسولَ الله ومَنِ الغرباءُ؟ قال: "النُّزّاعُ من القبائل"**[١]، فالنزاع خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هم)، أي: هم النزاع، فالمبتدأ لم يذكر؛ لأنّ المعنى قد فهم من غيره، فاللغة العربية تميل إلى التخفيف دائماً، وتبعد كل البعد عما يؤدي إلى الثقل.

٢. **بعد فاء الجواب أو الجزاء نحو قوله (صلى الله عليه وسلم): "أنت سعد بنُ مالكِ بْنِ أُهَيْبِ بنِ عبدِ منافِ بنِ زهرة، من قال غيرَ ذلك فعليهِ لعنةُ الله"**[٢]، شبه الجملة في قوله (فعليه) المكون من حرف الجر والاسم المجرور بعده والذي جاء مقترنا بالفاء في جواب الشرط محله الرفع، إذ هو خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: " فهم عليهم" أو " فلعنة الله عليهم"، وحذف المبتدأ؛ لأنّه وقع بعد الفاء المقترنة بجواب الشرط، فلم يذكر للاحتراز عن التطويل دون فائدة.

٣. **يكثر بعد القول**؛ نحو قوله (صلى الله عليه وسلم): "**أحبُّ شيء إلى الله الغرباء قال: قيل له: من الغرباء؟ قال: الفرّارون بدينهم**" حذف المبتدأ بعد لفظ القول والتقدير: (هم الفرّارون) وذلك بالاعتماد على قرينة السياق، ويتضح مفهوم السياق حين ندرك أن الخبر المذكور لا يصلح للمبتدأ المحذوف، فـ (الفرّارون) خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هم).

٤. **قبل الخبر الذي هو صفة للمبتدأ في المعنى**؛ نحو قوله (صلى الله عليه وسلم):" **أحدٌ أحدٌ وأشار بالسّبابة**"[٣]؛ فالمبتدأ محذوف جوازا؛ لأن الخبر صفة للمبتدأ في المعنى، فـ (أحد) خبر لمبتدأ محذوف (هو أحد أو الله أحد) ولا تصلح إلّا لله سبحانه وتعالى، ولذلك حذف المبتدأ لخصوصيته بذلك.

٥. **بعد التفصيل**؛ نحو قوله (صلى الله عليه وسلم): " **إن تكنِ الطيرة في شيء ففي الفرس والمرأة والدار**"[٤]، فحذف المبتدأ جوازا؛ لوقوعه بعد تفصيل الشيء، والتقدير: (هي في الفرس والمرأة والدار).

٦. **في وجود قرينة حالية تدل عليه**، نحو قوله (صلى الله عليه وسلم): "**صلاتان لا صلاة بعدهما: العصرُ حتى تغرب الشّمس، والفجرُ حتى تطلع الشّمس**"[٥]، حذف المبتدأ جوازا والتقدير: (صلاة العصر وصلاة الفجر)، للدلالة عليه؛ فحسن العبارة يرجع في كثير من

---

(١) مسند سعد بن أبي وقاص: ١٦٣.

(٢) المصدر نفسه: ١٦٧.

(٣) صحيح البخاري: ٨/ ٢٨ رقم الحديث (٦١١٤) ومسند سعد بن أبي وقاص: ٢٠٩.

(٤) وورد أيضا " إنما الشؤم في ثلاثة: في الفرس والمرأة والدار" ينظر: صحيح البخاري: ٢٩/٤ رقم الحديث: (٢٨٥٨) ومسند سعد بن أبي وقاص: ١٦٦.

(٥) مسند سعد بن أبي وقاص: ١٩٧.

التراكيب إلى ما يعمد إليه المتكلم من حذف لا يغمض به المعنى، ولا يلتوي وراءه القصد، وإنّما هو تصرف تصفى به العبارة، ويشدُّ به أسرها، ويقوى حبكها، ويتكاثر إيحاؤها، ويمتلئ مبناها(١).

ثانيا: حذف المبتدأ وجوبا:

أوجب النحاة حذف المبتدأ في مواضع أهمها: (النعت المقطوع إلى الرفع لمجرد المدح، الخبر مخصوص بـ (نعم) أو (بئس)، في الخبر الصريح في النص على القسم (الحلف)، إذا كان الخبر مصدرا نائبا عن الفعل، مبتدأ الاسم المرفوع بعد (لاسيما)...

١. **إذا كان الخبر المخصوص (نعم) أو (بئس): عن عائشة أنها قالت: " استأذن رجل على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فقال:" ائذنوا له بئس أخو العشرة أو ابن العشرة...**"(٢). فقد اشتملت جملة الذم على الفعل (بئس) وفاعله (أخو)، أما لفظ (العشرة) فقيل: إنّه مخصوص بالذم، وقيل: إنّه صفة لـ (أخو)، أو لموصوف محذوف، وعلى القول الأول يكون عندنا حذف واجب للمبتدأ، مع تجويز أن يكون (العشرة) مبتدأ والجملة التي قبله الخبر، وفي إعراب (العشرة) ما يجوز في (زيد) في قولك: (بئس الرجلُ زيدٌ)(٣)، وأراد بذلك أن يكون (زيد) أما مبتدأ أو خبر لمبتدأ محذوف.

٢. النعت المقطوع إلى الرفع لمجرد المدح: فالمبتدأ الذي كان خبره في الأصل نعتاً ثم عدل عن أصله وصار خبرُ الأول: الحمد لله أهل الحمد: أي: هم أهل الحمد، الثاني: (أعوذ بالله من إبليس عدو المؤمنين: أي هو عدو المؤمنين، الثالث: نحو: (رحم الله عبده المسكين)، أي: هو المسكين، حيث حذف المبتدأ وجوبا في الحالات الثلاث والتقدير: هو(٤)، وهذا ما ذكر من أحاديث عائشة بنت سعد بن أبي وقاص في مسندها.

---

(١) خصائص التراكيب: محمد أبو موسى: ١٥٣.

(٢) صحيح البخاري: ٨/ ٣١.

(٣) ينظر: البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي: ٦/ ٢٠٥.

(٤) ينظر: شرح المفصل: ١/٩٤-٩٥، وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: ١٨٣.

ب. حذف الخبر:

أولا: جوازاً:

بين النحاة في كتبهم بعض المواضع التي يحذف فيها الخبر جوازاً[١]، في جواب الاستفهام (من، أي)، بعد همزة التسوية، بعد فاء الجزاء في جواب الشرط، دلالة العطف عليه، إذا لم يكن المبتدأ نصاً في القسم.

١. **في جواب الاستفهام (من، أي)**، نحو قوله (صلى الله عليه وسلم): " **قلت: يا رسول الله، أيُّ النّاس أشدّ بلاءً؟ قال: الأنبياء، ثم الصالحون**"[٢]، فقوله: (الأنبياء) مبتدأ لخبر محذوف تقديره: (الأنبياء هم أشد بلاء)، وهذا السياق، أي: حذف الخبر بعد الاستفهام، فالخبر غالبا موجود في السؤال، وقد دلت قرينة السياق على حذفه.

٢. **بعد فاء الجزاء في جواب الشرط:** نحو قوله (صلى الله عليه وسلم): " **من وجدتموه يَصيد في شيء من هذه الحدود فمن أخذَه فلَه سَلَبُه**"[٣]، فشبه الجملة في قوله: (فله) متعلق بخبر محذوف تقديره: (كائن فله سلبه) وحذف الخبر؛ لأنه وقع بعد الفاء بجواب الشرط، ولعل الغرض من هذا الحذف الإيجاز والاختصار.

ثانيا: وجوباً.

من المواضع التي ذكرها النحاة في كتبهم[٤]، منها: (إذا وقع المبتدأ بعد لولا الامتناعية، إذا كان المبتدأ نصاً صريحا في القسم أو اليمين، إذا وقع بعد (واو) بمعنى مع، أو مصدرا عاملا في مفسر صاحب الحال، مجيء الظرف أو الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر وجوباً.

١. **حذف الخبر بعد لولا الامتناعية:** نحو قوله (صلى الله عليه وسلم): "**لولا بنو إسرائيل لم يخنز اللحم، ولولا حواء لم تخن أنثى زوجها**"[٥]، فقوله: (بنو إسرائيل) مبتدأ حذف خبره جوازا والتقدير: لولا بنو إسرائيل سنوا ادخار اللحم فخنز، أي لم يخنز اللحم، وكذلك قوله: (لولا حواء) فالتقدير: لولا حواء زينت لزوجها الأكل من الشجرة فخانته، لم تخن أنثى زوجها.

---

(١) ينظر: أوضح المسالك: ١٩٩/١، النحو الوافي: ٥٠٧/١، ظاهرة الحذف في الدرس النحوي: ١٨٨.

(٢) مسند سعد بن أبي وقاص: ٨٧.

(٣) المصدر نفسه: ٢٠٣.

(٤) ينظر: الكتاب: ٢٩٩/١، المقتضب: ٣٢٤/٢، الأصول في النحو: ٦٨/١، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: ١٩١.

(٥) صحيح البخاري:٣/ ١٢١٢ .

٢. **بعد الظرف أو الجار والمجرور**: نحو قوله (صلى الله عليه وسلم): "**إنّما نصرتْ هذه الأمة بضعفائهم وبدعوتهم وبصلاتهم وإخلاصهم**"(١)، حيث جاء الجار والمجرور (بضعفائهم) متعلقاً بمحذوف خبر وجوباً تقديره: " نصر هذه الأمة كائن بضعفائهم"، وكذلك قوله (صلى الله عليه وسلم): "**إنّما الشؤم في ثلاثة في الفرس والمرأة والدار**"(٢)، حيث جاء الجار والمجرور (في ثلاثة) متعلقا بمحذوف الخبر وجوباً والتقدير: (إنما الشؤم كائن في ثلاثة).

ت. حذف الاسم والخبر في باب النواسخ:

الحذف الواقع بعد كان وأخواتها:

نحو قوله صلى الله عليه وسلم: "إن تكن الطيرةُ في شيء" (٣)حيث جاء الجار والمجرور (في شيء) متعلقا بمحذوف خبر تكن والتقدير: (إن تكن الطيرة كائنة في شيء).

الحذف الواقع بعد إنّ وأخواتها:

ويقع الحذف إذا كان الجار والمجرور أو الظرف متعلقا بمحذوف خبر وجوباً نحو قولنا: إنّ زيداً في الدار، أي: إنّ زيداً كائن في الدار، ونحو قوله **(صلى الله عليه وسلم): "ولو أن رجلاً من الجنّة اطلع فبدتْ أساوِرُهُ**"(٤)، فقد حذف خبر (أنّ)، والتقدير: لو أنّ رجلاً كائن من الجنة، وقد جاء هذا الحذف في إطار الإيجاز والاختصار في الكلام، فالخبر المحذوف يفسره ما قبله.

الحذف بعد (لا) النافية للجنس:

١. حذف اسم لا النافية للجنس كقولنا: لا عليك، أي: لا بأس عليك(٥).

٢. حذف خبر(لا) النافية للجنس وجوباً عند التميميين والطائيين، وجوازاً عند الحجازيين، نحو: أن يقال: هل من رجلٍ قائمٌ، لا رجلَ، أي: لا رجلَ قائمُ(٦)، نحو قوله (صلى الله عليه وسلم): "**لا عدوى ولا طِيرة ولا هامّ**"(٧)، وحذف الخبر؛ لعلم السامع به، ولدلالة

---

(١) مسند سعد بن أبي وقاص: ١٠٥.

(٢) المصدر نفسه: ١٦٦.

(٣) المصدر نفسه: ١٦٦.

(٤) المصدر نفسه: ٦٤.

(٥) ينظر: التطبيق النحوي: عبده الراجحي: ١٦٩.

(٦) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢/ ٢٩، التطبيق النحوي: ١٦٩.

(٧) مسند سعد بن أبي وقاص: ١٦٦.

المقام عليه، والتقدير:(لا عدوى مؤثرة)، فجيء بالألفاظ لفهم المعاني، فإذا فهم المعنى من غير ذكر اللفظ جاز الاستغناء عنه.

أولا (ب): عارض الزيادة في الجملة الإسمية:

قد تتعرض الجملة العربية إلى الزيادة، ممّا يميّزها عن غيرها من اللغات، فالزيادة وضعت لدلالة معينة وتقوية للمعنى وتوكيده، من المواضع التي ذكرها النحاة في كتبهم(١)، فيما يأتي:(الزيادة للتأكيد، للتنويع، للنفي، للاحتراس، للتعليل، لبيان الزمن، للمقاربة، أو الرجاء، أو الشروع، للرجحان، للاستدراك، للرجاء، والتوقع، للتمني).

١.الزيادة للتأكيد:

أولاً: التأكيد بالقصر:

تعرض علماء النحو لهذه الظاهرة في (الاستثناء المفرغ)، أما علماء البلاغة فقد تناولوها في (القصر) وسماه عبد القاهر الجرجاني (باب القصر والاختصاص) في (ما) و(إلّا)(٢).

وجملة الاستثناء تفيد إخراج اسم من حكم اسم آخر، ولها حالات هي(٣): (جملة تامة موجبة، وجملة تامة غير موجبة، وجملة غير تامة وغير موجبة، والجملة التي لم يذكر فيها المستثنى منه، وكانت مسبوقة بنفي أو نهي أو استفهام مثل: ما جاء إلّا محمدٌ، ويكون حكم المستثنى حسب موقعه في الكلام.

وقد ورد عارض الزيادة في مسند عائشة بنت سعد بن أبي وقاص منها:

أ. الاستثناء المفرغ نحو قوله: " **ما نراه إلّا من خرج ببدنه وسلاحه ونفقته فقاتل حتى قُتِل**"(٤).

وكذلك في قوله: " **ولم يكن لهُ إلّا بنتٌ واحدةٌ**"(٥)، وجاء الخبر (بنتٌ) مرفوعاً مقصوراً بعد الاستثناء وذلك لتأكيد دلالة الجملة الأولى.

ب. إنّما، نحو قوله (صلى الله عليه وسلم): " **إنّما الشُّؤْمُ في ثلاثة: في الفرس والمرأة والدار**"(٦). حيث جاءت (إنّما للتأكيد أنّ الشؤم في ثلاثة.

---

(١) ينظر: شرح المفصل: ٨/ ١٢٨، والحرف الزائد أحكامه ومواضعه في الدرس النحوي: د. سعد حسن عليوي، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، آب، ٢٠٠٩: ٦٤.

(٢) ينظر: دلائل الإعجاز: ٣٣٧.

(٣) ينظر: التطبيق النحوي: ٢٦٣-٢٦٧.

(٤) مسند سعد بن أبي وقاص: ١٣٢.

(٥) المصدر نفسه: ٣٧.

(٦) صحيح بخاري: ٤/ ٢٩ ومسند سعد بن أبي وقاص: ١٦٦.

ج. التأكيد بالباء الزائدة، نحو (قوله صلى الله عليه وسلم): " **أُمِرنا إذا رأينا الغُولَ أن ننادي بالصلاة**"(١). حيث دخلت الباء الزائدة وصار الفاعل مرفوع لفظا مجرور محلا.

ح. التأكيد بالحروف الناسخة: (إنّ أنّ كأنّ ....) نحو قوله (صلى الله عليه وسلم): " **من تصبحَ بسبع تمراتٍ من عجوة لم يَضُرَهُ ذلك اليوم سُمٌّ ولا سِحرٌ**"(٢).

ونحو قوله (صلى الله عليه وسلم): " **إنك أنْ تَدعَ أهلكَ – يعني –خيرٌ من أن تدعهم فقراء**"(٣)، حيث كرر أن الناسخة المؤكدة.

ثانياً: عارض التقديم والتأخير في الجملة الإسمية:

يعتبر التقديم والتأخير من أبرز الظواهر اللغوية؛ لأنّ التركيب يبرز باللغة، وهذه اللغة تتحقق من خلال سياقات، وترتبط هذه السياقات بالمتكلم، ففي كل جملة عربية يدور المعنى حول فكرة محددة أو معنى معين، أو شخص ما، أو غرض مقصود يتوجه إليه الكلام، ويوجه إليه الاهتمام(٤). والتقديم والتأخير لا يكون إلّا بالنظر إلى البنية الأساسية التي يحددها النظام اللغوي لترتيب عناصر بناء الجملة(٥). وتترتب على الجملة قرائن تسهم في إمكانية التقديم والتأخير كـ (الرتبة والعلاقة الإعرابية، والسياق)، فالرتبة هي ملاحظة موقع الكلمة في التركيب الكلامي(٦)، سواء كانت محفوظة(٧)، وغير محفوظة(٨)، فالجملة تميل إلى التحفظ بالترتيب المألوف(٩)؛ لأنّه جعل كل شيء في مرتبته وذلك عن طريق العلامة الإعرابية(١٠)، فالترتيب أمر يراد به سر من أسرار العربية، ووسيلة يقرب بها المعنى العميق والدلالة البعيدة(١١)،

---

(١) مسند سعد بن أبي وقاص: ١١٩.

(٢) المصدر نفسه: ٦٧.

(٣) المصدر نفسه: ٧٠.

(٤) ينظر: بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف: د. عودة خليل أبو عودة: ٦٤٨.

(٥) بناء الجملة العربية: د. محمد حماسة عبد اللطيف: ٧٨.

(٦) أقسام الكلام العربي: د. فاضل مصطفى الساقي: ١٨٦.

(٧) تسمى الواجبة أو المقيدة أو الملتزمة (فلا تقديم فيها ولا تأخير) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: د. تمام حسان:٢٠٧.

(٨) تسمى الجائزة أو الحرة أو غير الملتزمة ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٠٧.

(٩) التطور النحوي لبرجشتراسر: ١٣٨.

(١٠) ينظر: شرح المفصل :٩٩/١.

(١١) في نحو اللغة وتراكيبها: د. خليل أحمد عمايرة: ٩٢.

فالنحاة يهتمون بدراسة الرتبة، أما البلاغيون فيهتمون بدراسة التقديم والتأخير(والترتيب يشملهما معاً)، وقد اخترت مصطلح التقديم والتأخير لكثرة تداوله... ولا ننسى دور النحاة في بيان مدلول اللفظ المتقدم ومنهم إمام النحاة سيبويه إذ يقول: "كأنّهم إنّما يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعا يُهمانهم ويعنيانهم"(١). أما ابن السراج فقد تحدث عن الأشياء التي يجوز تقديمها، وجعلها ثلاثة عشر موضعاً، وعقد لها باباً واسعا(٢). أما ابن هشام فقد تطرق إلى التقديم والتأخير بحسب القصد والموقف والسياق، كالتشويق، والتوكيد، الإثارة، العارض المعنوي، والعارض اللفظي... فالتقديم والتأخير أهمية قصوى يلجأ إليه في الكثير من المقامات التي تدعو إلى مواجهة الشك، أو رد دعوى معينه يدعيها المخاطب، أو لقصد التفخيم والتخصيص، فالأصل في الجملة الأسمية أن يتقدم المبتدأ ويتأخر الخبر؛ لأن الخبر وصف في معنى للمبتدأ فاستحق التأخير كالوصف، ويجوز تقديمه إذا لم يحصل بذلك لبس أو نحوه(٣). ويرى النحاة أن الترتيب بين المبتدأ والخبر له ثلاث حالات، وهي(٤):(وجوب تقديم المبتدأ على الخبر، ووجوب تأخر المبتدأ عن الخبر، وجواز الأمرين، (جواز تقديم المبتدأ على الخبر، وجواز تأخيره).

أولا: وجوب تقديم المبتدأ (وجوب تأخير الخبر):

من المواضع التي وردت في بعض كتب النحو(٥)، تقديم المبتدأ وتأخر الخبر وذلك فيما يأتي (أن يكون المبتدأ من الأسماء التي لها الصدارة في الكلام، أن يكون الخبر جملة فعلية فاعلها ضمير مستتر يعود على المبتدأ، أن يستوي المبتدأ والخبر في التعريف والتنكير، أن يكون المبتدأ محصورا في الخبر، أن يكون الخبر طلباً، أن يكون الخبر عن (منذ، مذ)، أن يكون المبتدأ بعد (أما)، المخصوص بالمدح بعد (حبذا) أو الذم بعد (لا حبذا).

١.أن يكون المبتدأ من الأسماء التي لها حق الصدارة في الكلام نحو قوله (صلى الله عليه وسلم)**: سألت سعد بن أبي وقاص عن الطيرة، فانتهرني وقال: من حدثك؟ فكرهت أن أحدثه من حدثني فقال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم):" لا عدوى وطيرة ولا هامَ"**(٦)، فقوله: (من) مبتدأ مقدم وجوباً؛ لأنه مبتدأ له الصدارة في الكلام.

---

(١) الكتاب: ١/ ٣٤.

(٢) الأصول في النحو: ٢/ ٢٢٢.

(٣) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:٢٢٧/١.

(٤) الجملة الاسمية: علي أبو المكارم: ٥٢.

(٥) ينظر: أوضح المسالك: ١٨٦/١، وبناء الجملة العربية: ٨٤.

(٦) مسند سع بن أبي وقاص: ١٦٦.

٢. أن يتساوى المبتدأ والخبر في التعريف والتنكير، وليس في الكلام قرينة لفظية أو معنوية تميز أحدهما نحو قوله (صلى الله عليه وسلم): "**أنت سعدُ**"(١)، الضمير المنفصل (أنت) في محل رفع مبتدأ، وخبره (سعد)، وهنا يجب تقديم المتحدث عنه في الكلام، يقول الزمخشري(٢): " وقد يقع المبتدأ والخبر معرفتين معاً، كقولك: (زيد المنطلق)، (والله إلهنا)، (ومحمدٌ نبينا)، ومنه قولك: (أنت أنت) وقول أبي النجم: (شعري شعري)، ولا يجوز تقديم الخبر هنا، بل أيهما قدمت فهو المبتدأ".

٣. **أن يكون الخبر جملة فعلية فاعلها ضمير مستتر يعود على المبتدأ**؛ لأن الخبر لو تقدم لصارت الجملة فعلية (مكونة فعل وفاعل) وحينئذ يلتبس المبتدأ بالفاعل نحو قوله (صلى الله عليه وسلم): " **المؤمنُ يؤجرُ في كل شيء حتى في اللقمة يرفعها إلى في امرأته**"(٣). **وكذلك نحو قوله (صلى الله عليه وسلم): (إنّ الله تبارك وتعالى طيبٌ يحب الطيبَ، نظيف يحب النظافة، جواد يحب الجود)**(٤).

٤. **تقديم المبتدأ النكرة للعموم (نكرة مختصة)، نحو قوله (صلى الله عليه وسلم): "كلُّ فِرقةٍ في النّار إلّا واحدة وهي الجماعة**"(٥). قدّم (كل) وهو اسم نكرة وقد يكون تقديمه لإفادة العموم، ولغرض التحذير من الهلاك.

وكذلك تقدّم النكرة للدلالة على الدعاء كقوله (صلى الله عليه وسلم): " **طُوبى للغرباء**"(٦)، فقوله: (طوبى) مبتدأ، خبره شبه الجملة (للغرباء)، فـ (طوبى) مصدر على وزن فُعلى من الطيب، كـ (بشرى، وزلفى) ومعنى طوبى لك: وجهان: النصب كـ (طيباً لك)، أو الرفع (طيبٌ لك)، أي: أصبت خيراً على الدعاء كـ (سلاماً لك) أو (سلامٌ لك)(٧).

---

(١) مسند سعد بن أبي وقاص: ١٧٨.

(٢) شرح المفصل: ٩٨/١.

(٣) مسند سعد بن أبي وقاص: ١٢٨.

(٤) المصدر نفسه: ٧١.

(٥) المصدر نفسه: ١٤٨.

(٦) المصدر نفسه: ١٦٤.

(٧) ينظر: عقود الزبرجد: للسيوطي: ٣/ ٧٠.

ثانياُ: وجوب تقديم الخبر (وجوب تأخير المبتدأ):

ومن المواضع التي وردت في بعض كتب النحو[١]، يتقدم فيها الخبر على المبتدأ وجوبا:

(أن يكون الخبر من الأسماء التي لها الصدارة في الكلام، أن يكون محصورا في المبتدأ، أن يوقع تأخر الخبر في لبس (أن يكون الخبر ظرف أو جار ومجرور، أو جملة مختصة)، أن يعود ضمير متصل بالمبتدأ على الخبر، أن يكون لفظ (كم) الخبرية، أن يكون المبتدأ مقروناً بفاء الجزاء بعد (أما)، أن يكون ظرفا فيه معنى الإشارة.

١. **أن يكون الخبر له حق الصدارة في الكلام، نحو:** قوله (صلى الله عليه وسلم):" **كان النبيُّ يوماً بارزاً للناس فأتاه رجل فقال: ما الإيمان؟ الإيمان أن تؤمن بالله وبملائكته...**"[٢]، فـ (ما) اسم استفهام في محل رفع خبر مقدم، ومبتدأ مؤخر (الإيمان)، وتقديم الخبر يدل على كون المذكور (هو الإيمان).

وكذلك قوله (صلى الله عليه وسلم): "**إنَّ الإسلامَ بدأ غريباً، وسيعود غريباً، طوبى للغرباءِ، قيل: يا رسول الله ومن الغرباءُ؟**"[٣]، فاسم الاستفهام (من) خبر مقدم، وبعده مبتدأ مؤخر.

٢.أن يوقع تأخر الخبر في لبس (أن يكون الخبر ظرف أو جار ومجرور، أو جملة مختصة)، نحو قوله (صلى الله عليه وسلم): " **لا إله إلّا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير**"[٤]، فتقديم شبه الجملة الخبر(له) على المبتدأ (الحمد)؛ لإثبات الملك والحمد لله وحده لا غيره.

ثالثاً: عارض التقديم في باب النواسخ:

الأصل في الجملة الاسمية الناسخة أن الاسم يلي الفعل الناسخ، ثم بعده الخبر، وقد يختلف الترتيب، فيتقدم الخبر على اسمه، وقد جاء التقديم والتأخير في الأفعال الناسخة في مسند عائشة بنت أبي وقاص (رضي الله عنه) على النحو الآتي:

١.تقديم خبر كان وأخواتها (المفرد) على اسمها نحو: " **كان يدخل على أزواج النبيّ صلى الله عليه وسلم مخنث فكانوا يعدّونه من غير أُولي الإربة**"[٥]، تقدم الخبر في قوله (يدخل)

---

(١) الخصائص: ١/ ١٩٩، والمبتدأ والخبر في القرآن الكريم: د. عبد الفتاح الحموز: ٣٢١.

(٢) صحيح البخاري: ٥/ ١٦٨.

(٣) مسند سعد بن أبي وقاص: ١٦٣.

(٤) مسند سعد بن أبي وقاص: ١١٠–صحيح البخاري: ٨/٣.

(٥) صحيح مسلم: ١١/٧، وينظر: مسند سعد بن أبي وقاص: ٧٨.

ومعموله الجار والمجرور (على...) وتأخر الاسم (مخنث) والأصل: (كان مخنث يدخل على أزواج).

٢.تقديم خبر كان وأخواتها (شبه الجملة) على اسمها: نحو قوله (صلى الله عليه وسلم): " **يبتلى الرجلُ على حسب دينه، فإن كان في دينه صلابةٌ زُيدَ في بلائه، وإن كان في دينه رقة خفف عنه**"[١]، قدّم شبه الجملة (في دينه) على المبتدأ (صلابة)، والأصل: (فإن كان صلابة في دينه)، فجاء هذا التقديم لإفادة التوكيد.

(١) مسند سعد بن أبي وقاص: ٨٧.

المبحث الثاني

عوارض التركيب في الجملة الفعلية

المطلب الأول: عارض الحذف في الجملة الفعلية:

تتكون الجملة الفعلية من ركنين (الفعل، والفاعل) الذكر؛ لأن الفائدة تتحقق به، إلّا إنّه قد يتعرض التركيب الفعلي عارض الحذف، فيحذف أحد الركنين أو كلاهما؛ لدلالة السياق عليه، فلا حذف في الجملة من دون دليل على المحذوف، قال سيبويه[١]: " فالعرب إنّما أضمروا ما كان يقع مظهراً استخفافاً؛ ولأنّ المخاطب يعلم ما يعني". والحذف قد يكون جائزاً أو واجباً، وعليه سيكون تقسيم هذا المبحث على وفق الركن المحذوف وعلى النحو الآتي: (حذف الفعل، حذف الفاعل، حذف المفعول به، والحذف في الشرط، والحذف في القسم).

أولاً: حذف الفعل:

قد يخرج التركيب الفعلي عن أصله (فعل، والفاعل) فيرد الحذف للفعل وحده، وهذا الحذف أما أن يكون (واجبا أو جائزا) أو يحذف الفعل مع مضمر مرفوع أو منصوب أو معهما.

أ.: حذف الفعل وجوباً:

ومن المواضع التي وردت في بعض كتب النحو[٢]، وذلك فيما يأتي: (حذفه منفردا مفسراً يقع الاسم المرفوع بعد (إن إذا، لو) الشرطية، قد يحذف الفعل ومضمره المنصوب، حذف الفعل الناصب بعد أسلوب الإغراء والتحذير.

١. يحذف الفعل مع المضمر المرفوع نحو قوله (صلى الله عليه وسلم): " **أفأ تصدق بمالي كلّه؟ قال: لا. قلت: فالشطر؟ قال: لا. قلت: فالثلث؟ قال: الثلثُ والثلثُ كثير**"[٣]، فيحتمل قوله (الثلثُ) وجهان الأول: النصب على الإغراء أو بفعل مضمر والتقدير: (أعط الثلث واقتصر عليه)، والثاني: الرفع على أنّه (فاعل) فعل مقدر، والتقدير: (يكفيك الثلث)، (أوصي بالثلث)، أو الرفع على أنّه مبتدأ خبره محذوف والتقدير: (الثلث كافيك)، أو خبر محذوف المبتدأ والتقدير: (المشروع الثلث)[٤].

---

(١) الكتاب: ١/٢٢٤، وظاهرة التخفيف في النحو العربي، أحمد عفيفي: ٢٨٤.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٨/ ١٨، مغني اللبيب: ٢٦٩، بناء الجملة العربية: ٢٠٨.

(٣) مسند سعد بن أبي وقاص: ١٤٧.

(٤) ينظر: عود الزبرجد على إعراب الحديث: للسيوطي: ١/ ٣٧١.

أما قوله: **(فالشطر)** فيحتمل ثلاثة وجوه: الأول: الرفع على أنّه خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: (كذا فالثلث) الثاني: النصب على فعل مضمر والتقدير: أهب الشطر، والثالث: الجر والتقدير: (قال بالشطر).[١]

ب: حذف الفعل جوازاً:

ومن المواضع التي وردت في بعض كتب النحو[٢]، حيث يكون حذفه جائزاً لا واجباً، أي: إظهار الفعل المقدر تبقى معه الجملة صحيحة نحوياً، وسيبويه عبر عن ذلك فقال[٣]: " هذا باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره في غير الأمر والنهي". وقد ورد هذا الحذف جائز في كل موضع دلت فيه القرينة اللفظية، أو الحالية على المحذوف، وذلك: (في جواب الاستفهام، إذا أجيب عن فاعله بنفي، حذف فعل القول، ورود حذف الفعل (اذكر) مع فاعله المخاطب أو المتكلم.

١.**حذف عامل المفعول المطلق**، نحو قوله: **بلغني أنكم تعرضون على سبِّ عليٍّ بالكوفة فهل سببْتُهُ؟ قلت: معاذ الله، قال: والّذي نفس سعد بيده لقد سمعت النبي (صلى الله عليه وسلم) يقول في عليٍّ شيئا**"[٤]، فقوله: (معاذ الله) النصب على المصدر على أنّه مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره: (أعوذ بالله معاذاَ)، وقد كثرت نيابة المصدر عن الفعل في الدعاء لقوة دلالته عليه نحو: (معاذ الله وغفرانك)[٥].

٢. **وفي أسلوب القسم وقوله:** " **والذي نفسُ سعدٍ بيده**"[٦]، حذف فعل القسم مع فاعله والتقدير: (فأقسم والذي نفس سعدٍ بيده)، ومنه قوله: " **أبي والله الذي جمع له رسول الله (صلى الله عليه وسلم) الأبوين يوم أحد**" فحذف فعل القسم والتقدير: (أبي وأقسم بالله الذي).

٣.**حذف الفعل للدلالة عليه، وكذلك قوله (صلى الله عليه وسلم):" من أدعى إلى غير أبيه وهو يعلم أنّه غير أبيه فالجنّة عليه حرام**"[٧]، حذف الفعل؛ لوجود قرينة دالة عليه، والتقدير: (دخول الجنّة عليه حرام).

---

(١) ينظر: عقود الزبرجد على إعراب الحديث: ١/ ٣٧٠-٣٧١.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٨/ ١٨.

(٣) الكتاب: ١/ ٢٥٧.

(٤) مسند سعد بن أبي وقاص: ١٨٩.

(٥) عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي: ١/ ٢٩٠.

(٦) مسند سعد بن أبي وقاص: ١٨٩.

(٧) المصدر نفسه: ١٩٢.

ثانيا: حذف الفاعل:

ومن المواضع التي وردت في بعض كتب النحو[١]، في حذف الفاعل وجوباً وذلك فيما يأتي: (أن يحول الفعل من المبني للمعلوم إلى المبني للمجهول، عند التقاء الساكنين، المصدر الذي لا يكون فاعله مظهراً، في الاستثناء المفرغ، فاعل فعل التعجب، فاعل (قل، كثر، طال)، حذف المضاف (الفاعل) وإقامة المضاف إليه مقامه، حذف الفاعل استغناء بصفته).

١.يحذف الفاعل في المبني للمجهول نحو قوله (صلى الله عليه وسلم): " **من قال رضيت بالله رباً وبمحمدٍ رسولاً وبالإسلام ديناً، غُفِرَ له ذنبه**"[٢]، فحذف الفاعل وجوبا بعد الفعل المبني للمجهول في قوله: (غُفِرَ)، والتقدير: (غفر الله)، وحذف الفاعل هنا للتركيز على أثر الفاعل في نفس المتلقي.

وكذلك قوله " **لو وُضِعَ المنشارُ على مَفرق رأسي ما سبَبْتُه أبداً**"[٣]، فحذف الفاعل بعد الفعل المبني للمجهول (وُضِع)، والتقدير:(لو وَضَعَ النّاسُ المنشار).

وكذلك قوله (صلى الله عليه وسلم): " **إن أعظم المسلمين في المسلمين جرما من سأل عن شيء لم يُحَرَّم فحُرِّم على الناس من أجل مسألته**"[٤]، فلا شك أن حذف الفاعل في قوله:(يُحَرَّم) جاء للعلم به، والتقدير: (لم يحرمه الله فحرم)، ولعل أكثر أغراض الحذف في النحو العربي للتعظيم والتفخيم، وخاصة عندما يكون المحذوف لفظ الجلالة (الله).

٢. يحذف الفاعل في الاستثناء المفرغ نحو قوله (صلى الله عليه وسلم): " **لم يكن نبيٌّ إلّا وصف الدجال لأمته**"[٥]، فحذف الفاعل والتقدير: (لم يكن نبيٌّ أمّة إلّا وَصَف الدجال لأمّته)، فإنّ ما بعد(إلّا) ليس الفاعل في الحقيقة، وإنّما هو بدل من فاعل مقدر قبل إلّا، وذلك المقدر هو المستثنى منه[٦].

وكذلك قوله (صلى الله عليه وسلم): " **ما أرى هذا إلّا منكراً إنّما أُراه أنْ لا يعرفَ النساء**"[٧]، فحذف الفاعل في الاستثناء المفرغ والتقدير: (ما أرى هذا شيء إلّا منكراً).

---

(١) ينظر: شرح المفصل: ٥/١٢٠-١٢٥، الجملة الفعلية: علي أبو المكارم: ٨٨.

(٢) مسند سعد بن أبي وقاص: ٤٨.

(٣) المصدر نفسه: ١٨٩.

(٤) المصدر نفسه: ٤٤.

(٥) المصدر نفسه: ٤٧.

(٦) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى: لابن هشام: ١٨٣.

(٧) مسند سعد بن أبي وقاص: ٧٨.

ثالثاً: عارض الحذف في المكملات:

أولاً: حذف المفعول:

ومن المواضع التي وردت في بعض كتب النحو[١]، في حذف المفعول به، وذلك فيما يأتي: (يُحذف المفعول به اختصارا، أو احتقاراً، أو استهجاناً، أو لغرض تناسب الفواصل، حذف المضاف (المفعول به) وإقامة المضاف إليه مقامه، يحذف المفعول به بقصد البيان بعد الإبهام، أو بقصد التعميم، حذف عائد الموصول الواقع مفعول به، أو بعد نفي العلم أو ما في معناه، حذف العائد على المبتدأ من جملة الخبر الواقع مفعول به. وقد ورد حذف المفعول به في مسند عائشة بنت سعد بن أبي وقاص منها:

٢. حذف عائد الموصول الواقع مفعول به نحو قوله (صلى الله عليه وسلم):" **إن من أعظم الفِرى أن يدعي الرجل إلى غير أبيه أو يري عينه ما لم تر أو تقول على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يقل**"[٢]، فحذف المفعول في موضعين الأول: (تر)، والثاني: (يقل)، والتقدير: (ما لم تره... ما لم يقله)، فحذف عائد الموصول؛ إذا كان ضميرا منفصلا منصوباً وذلك كراهية للطول، لأنّ الفعل بعد الاسم الموصول من تمام الاسم فكرهوا ذلك[٣].

وكذلك قوله:" **فقال رسول الله صلى الله عليه سلم يا سعد أفلا أخبرك بأعجبَ من ذلك؟ قوم علِموا ما جهِل هؤلاء، ثمّ جهِل كجَهْلِهم**"[٤]، حذف المفعول به والتقدير:(قوم علموا ما جهله هؤلاء).

٣. **حذف المفعول به اختصارا نحو قوله: "معاذ الله أنْ أردَّ شيئا نفَّلَنيه رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأبى أنْ يَرُدّ إليهم**"[٥]، حذف المفعول به من الفعل (يرد) اختصارا، والتقدير: (أبى أن يرده إليهم)، وقد دلت قرينة على تقدير محذوف، والذكر أغنى عن تكراره.

---

(١) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢/ ١٨٤-١٨٥، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: ٢٢٣-٢٣١.

(٢) صحيح البخاري: ٤/ ١٧٧، ومسند سعد بن أبي وقاص: ١٩٢.

(٣) الكتاب: ١/ ٤٤.

(٤) مسند سعد بن أبي وقاص: ٢٠٨.

(٥) المصدر نفسه: ٧٣.

ثانياً: حذف الصفة والموصوف:

يحذف الموصوف كثيراً بشرط أن يكون معلوماً، ولم يوصف بظرف أو جملة، فإن وصف بأحدهما جاز كثيراً، أو أن يكون الموصوف بعض ما قبله، لكن لا كأول في الكثرة؛ لأنّ القائم مقام الشيء ينبغي أن يكون مثله، ويكثر حذف موصوفهما أن يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بـ (من أو في)[١]، قال ابن عقيل: " يجوز حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه إذ دلّ عليه دليل"[٢]، وذكر السيوطي: " (ويقل حذف النعت) مع العلم به؛ لأنّه جيء به في الأصل لفائدة إزالة الاشتراك، أو العموم فحذفه عكس المقصود"[٣]، وقد وضع الزركشي شرطين في حذف الموصوف، وهما: أن تكون الصفة خاصة بالموصوف، وأن يعتمد الموصوف على مجرد الصفة من حيث هي؛ لتعلق غرض السياق كالمدح أو الذم[٤].

١. إذا كان معلومًا، عن عائشة قالت: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم):"**اقتلوا الفَواسِق**"[٥]، حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، والتقدير: (اقتلوا حيوانات الفواسق)، أي: الوزغ.

وكذلك نحو قوله صلى الله عليه وسلم: " **إنَّ الله يحب الغني الخفي التقي**"[٦]، حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه في ثلاثة مواضع، والتقدير: (العبد الغني، والعبد الخفي، والعبد التقي).

٢. حذف الصفة إذ دلّ عليه دليل نحو قوله صلى الله عليه وسلم: " يقطع السّارقُ في ثمن المجنّ"، حذف الصفة وإقامة الموصوف والتقدير: يقطع يد السارق.

وكذلك نحو قوله: " **سألت سعداً عن المتعة؟ فقال: فعلناها، وهذا يومئذ كافرٌ بالعرش**"[٧]، حذف الصفة وإقامة الموصوف مقامه، والتقدير: (سألت سعداً عن زواج المتعة).

---

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١/ ١٠١٢.
(٢) شرح ابن عقيل: ٣/٩٣.
(٣) همع الهوامع: ٣/ ١٢٩.
(٤) البرهان في علوم القرآن: ٣/ ١٤٥.
(٥) مسند سعد بن أبي وقاص: ٤٥.
(٦) المصدر نفسه: ١٣٣.
(٧) المصدر نفسه: ٢٠٤.

ثالثاً: حذف الحال:

ومن المواضع التي وردت في بعض كتب النحو[١]، في حذف الحال وذلك فيما يأتي: (يحذف الحال بشرط وجود دلالة وقرينة تدل عليه، أن يكون الحال سدّ مسد الخبر، أن تؤكد الحال مضمون الجملة التي تسبقها، أن تكون الحال مبينة لزيادة أو نقص، أن يكون الحال مسوقة للتوبيخ ...).

١.وجود قرينة تدل عليه، نحو قوله صلى الله عليه وسلم: " **إنّما مثلُ الصّلاة كمثل نهر بباب رجلٍ غَمْرٍ عَذْبٍ**"[٢]، فقوله: (كمثل) الجار والمجرور متعلقان بمحذوف حال تقديره: إنّما مثل الصلاة في الطهارة كمثل نهر، فالإنسان لا يبقى بجسده أي أثر للأوساخ الجسدية كذلك الحال مع الخطايا والذنوب.

رابعاً: حذف التمييز:

التمييز اسم نكرة بمعنى " من" لإزالة إبهام اسم أو نسبة[٣]، وهو فضلة وليس عمدة، أي ليست ركنا في الإسناد ويمكن أن يستغني عنه ونحذفه، (إذا علم من القرائن ما يميز هذه المبهمات، أو أن يكون الحذف راجعاً للاهتمام بالعدد دون التمييز).

١. إذا دل عليه دليل سابقاً، نحو قوله صلى الله عليه وسلم: " **افترقت بنو إسرائيل على إحدى وسبعين ملةٍ ولا تذهب الليالي ولا الأيام حتى تفترق أمتي على مثلها_ كل فرقة في النّار إلّا واحدة وهي الجماعة**"[٤]، حذف التمييز في قوله: (واحدة)، والتقدير: (إلّا ملة واحدة) لدلالته عليه.

خامساً: حذف المضاف:

يحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، بحذف المفردات أو الأسماء وهو أحد أنواع الإيجاز والاختصار.

١. إذا دل عليه دليل فحذف اختصاراً، نحو قوله (صلى الله عليه وسلم): " **والذي نفس أبي القاسم بيده، إن الإيمان لَيَأرِزُ إلى المدينة كما تأرِزُ الحيّةُ إلى جُحرها**"[٥]، فحذف المضاف

---

(١) ينظر: الخصائص: ٢/ ٣٧٨، وظاهرة الحذف: ٢٥١.

(٢) مسند سعد بن أبي وقاص: ٨٤.

(٣) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢/٣٦٠.

(٤) مسند سعد بن أبي وقاص: ١٤٨.

(٥) المصدر نفسه: ١٥٦.

وإقامة المضاف إليه (المدينة) مقامه، والتقدير: إن الإيمان ليأرز إلى أهل المدينة. (إِنَّ الإِيمَانَ لَيَأْرِزُ إِلَى المَدِينَةِ كَمَا تَأْرِزُ الحَيَّةُ إِلَى جُحْرِهَا"))

سادساً: المضاف إليه:

من المواضع التي وردت في بعض كتب النحو(١)، في حذف المضاف إليه وذلك فيما يأتي: (يجوز حذف المضاف إليه " ياء المتكلم" إذا أضيف إليه المنادى، بعد ألفاظ الغايات نحو: بعد، قبل وأول، وأسماء الجهات، ثم تبنى هذه الألفاظ على الضم عندما يحذف المضاف إليه لفظاً ونيته بالمعنى(٢)، أو حذف المضاف إليه بعد ألفاظ: (بعض، كل، أي، غير " الواقع بعد ليس"، يحذف المضاف إليه إذا عطفنا على المضاف اسم المضاف إلى نفس المحذوف من الاسم الأول).

١. يحذف المضاف بعد لفظ (كل)، نحو قوله (صلى الله عليه وسلم): " **على كلَّ خُلة يُطبع –أو يُطوى – المؤمن، إلّا الخيانة والكَذِبَ –على شكّ** –"(٣)، فحذف المضاف إليه وأقام المضاف مقامه، والتقدير: على كل كائنة خلة.

وكذلك نحو قول سعد بن أبي وقاص: " **رأيت عن يمين رسول الله صلى الله عليه وسلم وشماله يوم أحدٍ رجلَيْن عليهما ثيابُ بياضٍ، ما رأيتُهُما قبلُ ولا بعدُ**"(٤)، حذف المضاف إليه، والتقدير: قبلُ أحدٍ ولا بعدُ أحدٍ.

وكذلك قوله (صلى الله عليه وسلم): " **قل لا إله إلّا الله وحده، ثلاثاً، وانْفُث عن شمالك ثلاثاً**"(٥)، حذف المضاف إليه والتقدير: انفث عن شمالك ثلاث مراتٍ.

وكذلك نحو قوله (صلى الله عليه وسلم): " **إنّما الشؤم في ثلاثة في الفرس والمرأة والدار**"(٦)، فحذف المضاف إليه والتقدير: إنّما الشؤم في ثلاثة أمورٍ.

سابعاً: حذف جملة جواب الشرط:

ومن المواضع التي وردت في بعض كتب النحو(٧)، في حذف جملة جواب الشرط وذلك فيما يأتي: (يحذف وجوباً إذا تقدم عليه ما يدل على الجواب " والبصريون يرون أن

---

(١) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: ٢٣٩-٢٤٠.

(٢) ينظر: تعجيل الندى شرح قطر الندى: عبد الله صالح الفوزان: ١٦.

(٣) مسند سعد بن أبي وقاص: ١٢١.

(٤) المصدر نفسه: ١٣٧.

(٥) المصدر نفسه: ١١٤.

(٦) صحيح البخاري: ٢٩/٤، مسند سعد بن أبي وقاص: ١٦٦.

(٧) ينظر: الأصول في النحو: ٢/ ١٩٦، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٢/ ٧٤٤.

المتقدم هو دليل جواب الشرط، وليس هو الجواب نفسه"، أن يكون فعل الشرط ماضيا لفظا ومعنى، وحذف الجواب يقع في موقع التفخيم والتعظيم، ويجوز حذفه لعلم المخاطب به، وإنما يحذف لقصر المبالغة[١]؛لأنّ السامع مع أقصى تخيله يذهب منه الذهن كل مذهب، ولو صرح بالجواب لوقف الذهن عند المصرح به، وإذا اجتمع شرط وقسم فالجواب للسابق منهما إن لم يتقدم ذو خبر فإنّ تقدم ذو الخبر فالجواب للشرط مطلقا تقدم أو تأخر)[٢]. وقد ورد حذف جملة جواب القسم في مسند السيدة عائشة بنت سعد بن أبي وقاص منها:

١.إذا اجتمع الجواب والقسم نحو قوله (صلى الله عليه وسلم): " **لَئَنْ يمتلِئ جوفُ أحدِكم قيحاً ودماً خيرٌ من أنْ يمتلئ شعراً**"[٣]، فقد التقى في الحديث أسلوب الشرط والقسم، وتقدم القسم على الشرط، فحذف جواب الشرط، لدلالة جواب القسم عليه فسدَ مسده.

٢. إذا تقدم عليه ما يدل على الجواب نحو قوله (صلى الله عليه وسلم):" **أيَنْقص الرُّطَبُ إذا يبس؟**" **قالوا: نعم قال:** " **فلا إذاً**"[٤]، حيث حذفت جملة جواب الشرط فلا إذا يبس الرطب، "فلو قلنا: فلا والله إذن، لكان مساوياً لهذه من كل وجه؛ لكنه يحتج إلى القسم فلم يذكره"[٥].

المطلب الثاني: عارض الزيادة في الجملة الفعلية:

إن الحدث والزمان يختص بالفعل، ولو ذهبنا نتأمل معظم الكلمات دلاليا، فسيظهر لنا أن كثيراً من الكلمات تحمل دلالات لغوية، وقد تفيد بعضها الزيادة للتوكيد، ومن عوارض الزيادة في الجملة الفعلية ما يأتي: **(الزيادة للتأكيد، للنفي):**

١. **الزيادة للتأكيد نحو قوله:** " **قد صنَعها رسول الله صلى الله عليه وسلم وصنعْناها بعده**"[٦]، (قد) حرف من الحروف غير العاملة مختصة بالأفعال[٧]، فدخلت (قد) على الفعل الماضي، فأفادت التحقيق والتوكيد.

---

(١) ينظر: البرهان في علوم القرآن: ٣/ ١٨٣.

(٢) شرح ابن عقيل:٢/ ٣٨٢.

(٣) مسند سعد بن أبي وقاص: ١٤٢.

(٤) المصدر نفسه: ١٨٧.

(٥) عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي: ٢/ ٣٦٩.

(٦) مسند سعد بن أبي وقاص: ٢٠٦.

(٧) ينظر: الكتاب: ٣/ ١١٤.

٢. **الزيادة بالنفي نحو قوله: " ما أسلم أحدٌ في اليوم الذي أسْلَمْتُ فيه، ولقد مكثتُ سبْع ليالٍ ثُلثَ الإسلام ما أسلم أحدٌ"**[١]، حيث جاءت (ما) النافية مع الفعل (أسلم) لزيادة التوكيد أنّه لم يسلم أحدُ في ذلك اليوم.

المطلب الثالث: عارض التقديم والتأخير في الجملة الفعلية:

الجملة الفعلية " هي الكلمة التي تحتوي على عنصرين أساسيين لتكوينها مع إفادة معنى بهما وعنصران هما الفعل والفاعل، والفعل (المسند) والفاعل (المسند إليه)"[٢]، فبعض الأفعال لا تتطلب عنصراً مكملاً، إذ تتمّ المعنى بالفعل والفاعل، وهذه الأفعال تسمى: (الأفعال اللازمة)، وأفعال لا يتم معناها بالفاعل وإنما يحتاج إلى منصوب وتسمى (الأفعال المتعدية)؛ وتتكون من المفعول به، وهو معمول للفعل، فتنقسم الجملة الفعلية إلى مطلبين:

عارض التقديم بين الفعل ومعموليه:

الأصل في تركيب الجملة الفعلية أن يأتي الفاعل بعد الفعل ولا يفصل بينهما[٣]، قال ابن يعيش[٤]: "رتبة الفعل يجب أن يكون أولاً ورتبة الفاعل أن يكون بعده ورتبة المفعول به أن يكون آخراً". فالأصل في المفعول به أن يقع عليه فعل الفاعل، هو أن ينفصل على الفعل؛ بأن يتأخر عن الفاعل، وقد يتقدم المفعول به على الفاعل ويفصل بينهما.

أولاً: عارض التقديم وجوباً:

من المواضع التي وردت في بعض كتب النحو[٥]، في تقديم الفعل وجوباً وذلك فيما يأتي:

الصورة الأولى: تقديم المفعول به على الفاعل فقط:

ذكر النحويون ثلاث حالات يجب فيها مخالفة الأصل فيتقدم المفعول به على الفاعل[٦]: (أن يكون للفاعل ضمير يعود على المفعول به، أن يكون الفاعل اسماً ظاهراً والمفعول به ضميراً متصلاً، أن يكون الفاعل محصوراً ب (إلّا) المسبوقة بالنفي أو بـ (إنّما).

---

(١) مسند سعد بن أبي وقاص:١٧٣.

(٢) الجملة العربية تأليفها وأقسامها: فاضل السامرائي: ١٣.

(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢٠٤/١.

(٤) شرح المفصل: ١/ ٧٦.

(٥) ينظر: الأصول في النحو: ١/ ١٧٤، شرح جمل الزجاجي: ١/ ١٠١، ارتشاف الضرب: ١٣٤٨.

(٦) الأصول في النحو: ١/ ١٧٤-١٧٥.

١. أن يكون الفاعل اسماً ظاهراً، والمفعول به ضميراً متصلا، نحو قوله (صلى الله عليه وسلم): " **فلا تبك، فو الله لا يعذبني اللهُ أبداً وأني لِمن أهل الجنّة**"(١)، حيث قدّم المفعول به الضمير في (يعذبني) على الفاعل لفظ الجلالة (الله).

وكذلك قوله: " **فتعمل عملاً تَبْتغي بِه وجْه الله**"(٢)؛ حيث قدّم المفعول به (تبتغي) على الفاعل (وجه الله)، وقوله: " **لا يدْخُلُها الطّاعونُ ولا الدّجّالُ**"(٣)، حيث تقدم المفعول به قوله: (لا يدخلها) على الفاعل في (الطاعون)، والتقدير: لا يدخل الطاعون المدينة.

الصورة الثانية: تقديم المفعول به على الفعل والفاعل معاً:

ذكر النحويون ثلاث حالات لهذا التقديم(٤)، ومن ذلك ما يأتي: (إذا كان المفعول به من الألفاظ التي لها الصدارة في الكلام، إذا كان المفعول ضميراً منفصلاً لو تأخر لوجب اتصاله، أن يكون المفعول به معمولاً لفعل مقترن بـ (فاء) الجزاء الواقعة جواباً لـ (أما) الشرطية).

١. إذا كان المفعول به من الألفاظ التي لها صدارة في الكلام: " **من دعا بدعاء يونس استجيب له**"(٥)، حيث تقدم المفعول به (من) الشرطية على فعلها (دعا) الذي يتعدى إلى مفعول واحد.

٢. إذا كان المفعول ضميرا منفصلا لو تأخر لوجب اتصاله نحو قوله: " **أصبْتُ سيفاً يوم بدر فأتيتُ النبيَّ صلى الله عليه وسلم، فقلت: يا رسول الله نَفِّلْنيهِ، فقال: ضَعْهُ من حيث أخذتَهُ**"(٦)، حيث التقدير: نفّلَهُ إيّاه.

ثانياً: عارض التقديم جوازاً:

من المواضع التي وردت في بعض كتب النحو(٧)، في تقديم الفعل جوازاً وذلك فيما يأتي:

الصورة الأولى: تقديم المفعول به على الفاعل فقط:

ذكر النحويون ثلاث حالات يتقدم المفعول به على الفاعل جوازاً(٨)، ومن ذلك ما يأتي: (إذا أمن اللّبس مع وجود قرائن لفظية أو معنوية، أو أن يشتمل المفعول به على ضمير

---

(١) مسند سعد بن أبي وقاص: ١١٧.

(٢) المصدر نفسه: ٣٢.

(٣) المصدر نفسه: ٢٠١.

(٤) شرح الرضي على الكافية: ١/ ٣٩٥.

(٥) مسند سعد بن أبي وقاص: ١١٨.

(٦) المصدر نفسه: ٩٠.

(٧) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ١/ ١٠١، شرح ابن عقيل: ٢/ ٤٤.

(٨) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ١/ ١٠١، وشرح قطر الندى وبل الصدى: ٢٧٩.

يعود على الفاعل، إذا كان المفعول محصوراً بـ (إلّا) المسبوقة بالنفي، بشرط أن تتقدم معه (إلّا).

١.إذا أمن اللّبس، نحو قوله (صلى الله عليه وسلم): " **لا يكيدُ أهلَ المدينة أحدٌ إلّا انْماع كما يَنْماعُ المِلحُ في الماء**"(١)، حيث تقدّم المفعول به (أهل) على الفاعل (أحدُ).

سَمِعْتُ سَعْدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ: " لاَ يَكِيدُ أَهْلَ المَدِينَةِ أَحَدٌ ، إِلَّا انْمَاعَ كَمَا يَنْمَاعُ المِلْحُ فِي المَاءِ".

الصورة الثانية: تقديم المفعول به على الفعل والفاعل معاً:

يتقدم المفعول به على الفعل والفاعل جوازاً إذا أمن اللّبس، ولم يكن تقديم المفعول مما يوجب التقديم، كأن يكون من الألفاظ التي لها الصدارة في الكلام.

١. **إذا أمن اللّبس، نحو قوله:** " **لا يتقدم النبيّ أحدُ**"(٢)، حيث تقدم المفعول به (النبي) على الفاعل (أحد).

(١) فتح الباري في شرح صحيح البخاري: ٤/ ١١٢، ومسند سعد بن أبي وقاص: ٢٠١.

(٢) صحيح البخاري: ١/ ٣٢.

المبحث الثالث

عوارض التركيب في شبه الجملة

أولاً: عارض الحذف في شبه الجملة:

إنّ حروف الجر تقتضي الأفعال اللازمة؛ لضعفها عن تجاوز الفاعل إلى المفعول به بنفسها، فنستعين بحروف الجر للوصول إلى المفعول، وقد يحذف حرف الجر في بعض الاستعمال تخفيفاً واختصاراً، ويكثر حذفه مع (أنْ) الناصبة للفعل (أن) المشددة الناصبة للاسم[١]، وقد يقتصر على السماع في غير ذلك، وقد يحذف مع بقاء عمله مع (رب) إذا سبقت بالواو أو بالفاء أو بـ (بل)، وقد يحذف مع غير (رب) على قسمين: حذف مطّرد في مميز (كم الاستفهامية، والثاني: حذف غير مطّرد، ومن المواضع حذف شبه الجملة في مسند عائشة ما يأتي:

١. يحذف شبه الجملة سماعاً: "**وكان سعد يقول من فتنة الدّنيا: الدّجال**"[٢]، حيث حذف الجار والمجرور والتقدير: من فتنة الدنيا، ومن فتنة الدجال.

وكذلك قوله (صلى الله عليه وسلم): " **إنّ شهداء أمّتي إذاً لقليل، يُستَشهَدُ بالقتل، والطاعونِ، والغرقِ، والبطنِ...**"[٣]، فحذف شبه الجملة ويستشهد بالطاعون، ويستشهد بالغرق....

ثانيا: عارض التقديم والتأخير في شبه الجملة:

شبه الجملة تتعلق بالفعل والاسم أو الحرف[٤]، والتعلق بالفعل هو: " الارتباط المعنوي لشبه الجملة بالحدث وتمسكها به كأنّه جزء منها لا يظهر معناه إلّا به ولا يكتمل معناه إلّا بها"[٥]، فشبه الجملة ترد تكملة للحدث الذي تقيده وتستدعيه لطلب الفائدة واستقامة المعنى، ولا يتضح معنى شبه الجملة إلّا بتعلقها[٦]، وشبه الجملة قد تتعرض لعارض، فيتقدم شبه الجملة على الفعل والفاعل معاً، أو على الفاعل فقط، أو على مكملا الإسناد، وتنقسم إلى الصور الآتية: (الصورة الأولى :تقديم شبه الجملة من الجار والمجرور على الفاعل وحده، الصورة الثاني: تقديم شبه الجملة من الجار والمجرور على المفعول به وحده، الصورة الثالثة:

---

(١) ينظر: شرح المفصل: ٨/٥٠.

(٢) مسند سعد بن أبي وقاص: ١١٠.

(٣) المصدر نفسه: ١٣٢.

(٤) إعراب الجمل وأشباه الجمل: شوقي المعري: ١٣٥.

(٥) الجمل وأشباه الجمل: فخر الدين قباوة: ٢٧٥.

(٦) إعراب الجمل وأشباه الجمل: المعري: ١٣٥.

تقديم شبه الجملة الجار والمجرور على الفاعل والمفعول أو نائبه معاً، الصورة الرابعة: تقديم شبه الجملة على النائب عن الفاعل وحده، الصورة الخامسة: تقديم شبه الجملة على الحال، الصورة السادسة: تقديم (الحال) شبه الجملة على الفاعل أو المفعول به).

١. **تقديم شبه الجملة على المفعول به، نحو قوله: رَضيتُ بالله رَبّاً، وبمحمدٍ رسولاً وبالإسلام ديناً**"(١)، حيث قدّم شبه الجملة الجار والمجرور (بالله، وبمحمد، بالإسلام) على المفعول به (رباً، رسولاً، وديناً) لتخصيص الأمر وجوازه، مخصص الجواز به دون غيره، ولو أُخّر لكان له ولغيره.

٢. **تقديم شبه الجملة على نائب الفاعل** " **غُفِر له ذنوبه**"(٢)، حيث قدّم شبه الجملة على نائب الفاعل لغرض التخصيص.

٣. تقديم شبه الجملة على الفاعل، نحو قوله: " **لا ينبغي لهم أنْ يَغْلُونا**"(٣)، فقدّم الجار والمجرور على الفاعل والتقدير: لا ينبغي لهم العلو.

إنّ لعوارض التركيب أثراً دلالياً واضحاً؛ لأن البنية الأساسية يطرأ عليها بعض التغيرات التركيبية كـ (الحذف والزيادة أو التقديم والتأخير)، فتخرج عن موضع لغوي معين، إلى موضع آخر يختلف في سياقه عن الأول، وظهر هذا جلياً في مسند سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.

(١) مسند سعد بن أبي وقاص: ٤٨.

(٢) المصدر نفسه والصفحة.

(٣) المصدر نفسه: ١٥٢.

الخاتمة

١. يعتبر مصطلح " عوارض التركيب" مصطلح حديث، ولكنّه وجد في كتب القدماء بمسميات مختلفة منها: (العدول عن الأصل، الحمل على المعنى ...).

٢. أكد البحث بأن الأحاديث في مسند سعد بن أبي وقاص يتدفق فيها الكثير من القضايا التي تستحق الوقوف عليها بالبحث والتأمل والتحليل.

٣. تختلف نظرة البلاغيين عن النحويين في تقسيم هذه الظواهر اللغوية، وكذلك في معالجتهم للمسائل، فالنحاة يختلفون في اهتماماتهم وتأويلاتهم على العلل النحوية وخاصة بعض الظواهر اللغوية كـ (عوارض التركيب).

٤. التركيب مع الكلمة المفردة يكسبها مرونة ودلالات متنوعة، قد لا تخلو أي نص منها.

٥. أن أكثر أنواع التقديم وروداً هو تقديم المفعول به على الفاعل وجوباً، وأقلها تقديم خبر أن وأخواتها على أسمها جوازاً.

٦. التقديم والتأخير في منسد سعد بن أبي وقاص منسجمة مع التركيب أو القواعد النحوية، فالتقديم في بعض عناصر الجملة يكسب العنصر المقدم دلالة وظيفية.

٧. الحذف والزيادة وقع في جميع أجزاء الكلام (اسم، الفعل، الحرف)، في مسند سعد بن أبي وقاص، وقد وقع أحيانا في حذف الجملة بأكملها، وهذا الحف قد يكون وجوبا أو جوازاً.

ثبت المصادر

- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أثير الدين محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي، تحقيق وتعليق: الدكتور: رجب عثمان محمد، ط١، مصر، مطبعة المدني، ١٤١٨هـ= ١٩٩٨م.
- الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السري بن سهل بن السراج (٣١٦هـ) تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٨م.
- الأصول، دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: نحو_ فقه_ لغة_ بلاغة، د. تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢م.
- إعجاز القرآن للباقلاني: محمد بن الطيب أبو بكر الباقلاني، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار المعارف، مصر، (د.ت).
- إعراب الجمل وأشباه الجمل: فخر الدين قباوة، دار القلم العربي، بحلب، ط٥، ١٤٠٩هـ= ١٩٨٩م.
- أمالى ابن الشجري، تأليف هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسنى العلوي، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ= ١٩٩٢م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك –أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (٧٦١هـ)، ط٥، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٩م.
- الإيضاح في علوم البلاغة: محمد بن عبد الرحمن بن عمر، جلال الدين القزويني الشافعي، المعروف بخطيب دمشق (٧٣٩هـ)، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، ط٣، (د.ت).
- البحر المحيط: أبو حيان محمد بن يوسف النحوي الأندلسي (٧٤٥هـ)، ط٤، دار الفكر، ١٩٧٨م.
- البرهان في علوم القرآن: أبو عبد الله بدر الدين محد بن عبد الله بن بهار الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، ط١، ١٣٧٦هـ= ١٩٥٧م.
- بناء الجملة الأسمية، د. محمد حماسة عبد اللطيف، مكتبة الشباب، ١٩٩٨م.
- بناء الجملة العربية، محمد حماسة عبد اللطيف، القاهرة، دار غريب، ٢٠٠٣م.
- بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف في الصحيحين، د. عودة خليل أبو عودة، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، ط٢، ١٤١٤هـ= ١٩٩٤م.
- البيان في روائع القرآن: دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.

- تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار الكتاب العربي، مصر.
- التطبيق النحوي: عبدة الراجحي، مكتبة المعرف، للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٠هـ= ١٩٩٩م.
- التطور النحوي للغة العربية: برجشتراسر، تخريج وتصحيح وتعليق. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي، الرياض، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.
- تعجيل الندى بشرح قطر الندى: عبد الله صالح الفوزان، دار ابن الجوزي، ط٢، ١٤٣١هـ.
- الجمل في النحو–المنسوب إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٥هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط٥، ١٩٩٥م.
- الجملة الفعلية: علي أبو المكارم، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ٢٠٠٧م.
- الحرف الزائد أحكامه ومواضعه في الدرس النحوي: د. سعد حسن عليوي، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، آب، ٢٠٠٩.
- خصائص التراكيب: دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، د. محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، ط٢، ١٤٠٠هـ= ١٩٨٠م.
- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتاب، بيروت، (د. ت).
- دلائل الإعجاز، تأليف: عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه أبو فهر محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، ودار المدني بجدة، ط٣، ١٣١٤هـ= ١٩٩٢م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: أبو عبد الله بهاء الدين عبد الله بن عقيل (٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١٤، دار الفكر، المكتبة التجارية الكبرى، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٦٤م.
- شرح الرضي على الكافية: نجم الدين محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي (٦٨٤هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف عمر، مؤسسة الصادق، طهران، (د.ت)
- شرح المفصل: موفق الدين بن يعيش بن علي بن يعيش (٦٤٣هـ)، عالم الكتب، مكتبة المتنبي، القاهرة، تحقيق: المستشرق الألماني: جوزتاف ياهن، مطبعة لايبزج،١٩١٧م
- شرح قطر الندى وبل الصدى، صنفه جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري، ضبطه على المخطوطة وصححه يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت. لبنان، ١٤١٤هـ= ١٩٩٤م.

- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، حققه د. رمضان عبد التواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م.
- الصحاح: الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور، ط٤، دار العلوم، بيروت،١٩٩٠م.
- صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة أبو عبد الله الجعفي البخاري (ت ٢٥٦هـ) تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ.
- صحيح البخاري، تحقيق: الدكتور: قاسم الشماعي، بيروت، دار الأرقم.
- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٥٤م.
- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة بن علي العلوي، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان، ١٤٠٠هـ= ١٩٨٠م.
- ظاهرة التخفيف في النحو العربي: د. أحمد عفيف، الدار المصرية اللبنانية، ط١، ١٩٩٦م.
- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، د. طاهر سليمان حمودة، دار الجامعية، الإسكندرية، (د.ت).
- عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي: لجلال الدين السيوطي، حققه وقدم له: د. سلمان القضاة، دار الجيل، بيروت، ١٤١٤هـ =١٩٩٤م.
- العمدة في محاسن الشعر وآدابه: أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، ط٥، ١٤٠١هـ= ١٩٨١هـ.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري: دار الحديث، القاهرة، ١٤١٩= ١٩٩٨م.
- في نحو اللغة وتراكيبها: منهج وتطبيق، د. خليل أحمد عمايرة، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، جدة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٠٤هـ= ١٩٨٤م.
- الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب للطباعة والنشر، بيروت، (د.ت).
- الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب للطباعة والنشر، بيروت، (د.ت).
- الكليات: معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٣هـ= ١٩٩٣م.
- لسان العرب: جمال الدين ابن منظور الأنصاري الإفريقي (ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.

- اللغة العربية معناها ومبناها: د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط٣، ١٤١٨هـ= ١٩٩٨م.
- المبتدأ والخبر في القرآن الكريم: د. عبد الفتاح الحموز، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان. الأردن، ط١، ١٤٠٦= ١٩٨٦م.
- مجاز القرآن: أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري (ت ٢٠٩هـ)، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٨١هـ.
- مسند سعد بن أبي وقاص: تأليف: أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم المعروف بـ الدورقي (ت ٢٤٦هـ) تحقيق: عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.
- معترك الأقران في إعجاز القرآن، أبي الفضل جلال الدين عبد الرحمن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، ضبطه وصححه: أحمد شمس الدين، دار الباز للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، (د. ت).
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، لبنان، دار الكتاب العربي، (د.ت).
- مقاييس اللغة: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر، ١٣٩٩=١٩٧٩م.
- المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ١٩٦٣م.
- من قضايا اللغة والنحو، للأستاذ علي النجدي ناصف، نشر مكتبة النهضة، مصر بالفجالة الجديدة، القاهرة، (د.ت).
- النحو الوافي: عباس حسن، ط١٥، مصر، دار المعارف.
- النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، د. محمد حماسة عبد اللطيف، القاهرة، ط١، ١٩٨٣م.
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية: أبو بكر جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (٩١١هـ)، تصحيح السيد محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.